باب المندب يخرق قواعد الاشتباك ويرسى معادلة ردع جديدة ضمن معركة وحدة الساحات

منذ إدخال اليمن معادلة البحر الأحمر ضمن معركة إسناد قطاع غزة بوجه العدوان الإسرائيلي، تحولت الإنظار العالمية إلى باب المندب، إحدى أهم ممرات الملاحة العالمية. سلسلة عمليات نفذتها القوات اليمنية ضد أهداف إسرائيلية، ما أوقع خسائر فادحة في الاقتصاد الإسرائيلي. وأمام حملة التحشيد الأمريكية ضد العمليات اليمنية، أعلنت شركات عالمية تجنب مرورها في الممر الدولي، وهو ما كان له تداعيات مباشرة على حركة النقل العالمية، وبات يهدد بأزمة سيكون المتضرر الأول منها أوروبا.

وفي ظل حراك سياسي أمريكي متخبط بات يضع واشنطن في حالة إرباك سياسي وأمني بالإضافة إلى أنه يهدد موقعها في المنطقة، أعلنت أميركا عن تشكيل قوة بحرية أمنية متعددة الجنسيات لإطلاق عملية عسكرية في البحر الأحمر. فما هي حدود هذه العملية؟ وهل سنشهد تصعيدًا للصراع في باب المندب بما يشمل كل السفن؟ وماذا عن الموقف العربي والخليجي؟ ولماذا استثنيت الامارات والسعودية من القوة الدولية؟

الموقع الجيواستراتيجي

مضيق باب المندب، ممر مائي يصل خليج عدن وبحر العرب بالبحر الأحمر، ومنه عبر قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط. وهو يقع بين اليمن في آسيا وكل من جيبوتي وأريتريا في إفريقيا، ويتوسط القارات الخمس. وما يميزه أنّه يصل البحر الأحمر بخليج عدن، وبحر العرب، والمحيط الهندي من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من الجهة الأُخرى، كما يأتي اليمنُ في قلب مشروع "الحزام والطريق" أو ما يعرف باطريق الحرير"، نظراً لأهميّة موقعه، وامتلاكه عدداً من الموانئ، والجزر المتناثرة وعددها (130) على هذا الطريق، مثل ميناءَي عدن والمخاء اللذين يتوسطهما مضيق باب المندب، وجزيرة بريم التي تتوسط المضيق.

اكتشف البرتغاليون أهمية باب المندب، وكان لكل من العثمانيين والهولنديين والإنجليز والفرنسيين والإيطاليين اهتمام كبير بهذا المضيق، وكان له دور في الحروب العالمية، هذا إضافة إلى الدور الإسرائيلي في المنطقة وأهدافه منها.

يعد باب المندب من أهم الممرات المائية في العالم نظرًا لربطه بين البحار والمحيطات الشرقية من ناحية، وبين الغرب من الناحية الأخرى. وقد زاد الاهتمام الدولي بدوره الجيواستراتيجي بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وظهور البترول في العالم العربي وتحديدًا في شبه الجزيرة العربية. فالمضيق الذي كان يسمى "ذا المندب" أو "باب الدموع "، تزداد أهميته كونه طريق ملاحة لقوافل النفط العملاقة القادمة من الخليج العربي ومن الشرق، إلى غرب وجنوب وشمال أوروبا وأمريكا، مرورا بمنطقة الشرق الأوسط عبر قناة السويس.

توجّهت الأنظار من جديد إلى المضيق الدولي مع بداية العدوان السعودي على اليمن في 26 مارس 2015. تقول دراسة لمركز سام للدراسات الاستراتيجية، إن باب المندب كان من بين أهم المحطات التي شهدتها الحرب الراهنة في اليمن. فالعمليات العسكرية التي وقعت في النطاق الجيوسياسي الخاص بهذه المنطقة التي تُعتبر من أهم المناطق ذات الاهتمام الاستراتيجي على مستوى العالم، وتُعتبر قضية الأمن الإقليمي فيها وفيما حولها على رأس أجندات القوى الدولية الكبرى، منذ حفر قناة السويس قبل أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان. ويقع أمن هذه المنطقة على تماس، مع أكثر من ملف من ملفات الأمن الإقليمي والدولي، حيث هي ملتقى طرق التجارة العالمية، سواء تلك القادمة من آسيا إلى أوروبا عبر قناة السويس، أو المتجهة من آسيا إلى أوروبا الغربية والأميركتين عبر طريق رأس الرجاء الصالح. كما أنه يمثل عصب الاقتصاد والأمن القومي لأطراف إقليمية عدة، من بينها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إسرائيل.

بالنسبة إلى مصر، يمثل باب المندب المدخل الجنوبي لقناة السويس. القناة التي تعتبر شريان الحياة للاقتصاد المصري، وأهم مصادر الدخل الأجنبي والقومي في البلاد. وتعد قضية أمن المضيق إحدى أركان التنمية في مصر من خلال مشروع "محور تنمية قناة السويس" الذي تعوّل عليه القيادة المصرية لجذب استثمارات الدول الكبرى في المناطق الصناعية والاستثمارية في محور القناة، وهذا ما لن يتم في حال ارتفاع مخاطر العبور في هذه القناة، في حال تهدّد أمن باب المندب والقرن الأفريقي. وهو ما يفسر انضمام مصر إلى تحالف العدوان السعودي على اليمن عام 2015، إذ قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن "تأمين الملاحة في البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب تُعد أولوية قصوى من أولويات الأمن القومي المصري".

الأهمية والدور

يعد باب المندب أحد أهم الطرق في العالم لشحنات السلع العالمية المنقولة بحرًا، خاصة النفط الخام والوقود من الخليج المتجه إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس أو خط أنابيب سوميد، بالإضافة إلى السلع المتجهة إلى آسيا، بما في ذلك النفط الروسي. وإن كان باب المندب يعد منفذ الخليج على أسواق النفط الأوروبية والأمريكية من وراء المحيط الأطلسي، فإنه أهميته بالنسبة إلى الكيان الإسرائيلي أنه يُعتبر المنفذ البحري الجنوبي لها والرابط الأساسي بين التجارة الراغبة في الوصول إلى ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وبحر العرب. وهنا نستذكر نكبة عام 1948، عندما ضغط رئيس وزراء الكيان الأول ديفيد بن غوريون على الولايات المتحدة الأميركية لتأخير وقف إطلاق النار ريثما تتمكن قواته من السيطرة على عوريون على الولايات المتحدة الأميركية لتأخير وقف إطلاق النار ريثما تتمكن قواته من السيطرة على النقب ومنفذها "ميناء أم الرشراش" على البحر الأحمر، الذي تحوّل لاحقًا إلى ميناء إيلات. وهو صاحب مقولة أن "السيطرة على نقاط استراتيجية في البحر الأحمر هي ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى إسرائيل لأنها تساعدها على التخلص من أي محاولة لمحاصرتها وتطويقها، كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكرية لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم، قبل أن يبادروا إلى مهاجمتنا".

وعليه، فإنه حتى قبل بداية العدوان على اليمن، برز أمن باب المندب إلى الواجهة مع تهديدات قراصنة سواحل الصومال، ما استدعى تحركًا من حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقوى إقليمية ودولية أخرى كبرى، من أجل التصدي لموجة أعمال السلب والنهب في مياه خليج عدن والمناطق الجنوبية لباب المندب. لاحقًا، عمدت دول عدّة إلى إقامة قواعد عسكرية لها في دول القرن الأفريقي المطلة على المضيق، من بينها قواعد أمريكية وفرنسية وكندية وتركية وصينية. وتحتفظ مصر بقوة بحرية بالاتفاق مع السعودية في جزيرة فرسان الاستراتيجية. إذ نُشرت تقارير عن تدشين قاعدة عسكرية مشتركة في الجزيرة الأكبر في البحر الأحمر، التي تقع أعلى مضيق باب المندب، قبالة السواحل الصومالية، بالقرب من الأراضي الإثيوبية.

وكثيرًا ما تتحدث الدراسات عن الأهمية التي يكتسبها باب المندب، لكن ما مقارنة هذه الأهمية بباقي المضائق البحرية الدولية الأخرى؟ عن هذا السؤال يجيب الباحث shaul shay في دراسة بعنوان war over the Bab al Mandab straits and the Red Sea coastline

- يعتبر أحد أهم المفترقات الهامة ونقطة التقاء حاسمة لحركة التجارة العالمية، فمعظم ما بين كل من الاتحاد الأوروبي من جهة والصين، اليابان والهند وبقية آسيا من جهة أخرى تمر عبر المضيق.
 - يعتبر ممرًا لأكثر من 30% من حركة النفط العالمية خاصة في منطقة الخليج العربي وإيران.
- يعتبر ممرًا بديلًا عن cope of good hope بجنوب إفريقيا الذي يلقي عبنًا على التجارة الدولية من حيث بعد المسافة وكذا التكلفة المالية.

العمليات اليمنية تفرض قواعد اشتباك جديدة

في 31 أكتوبر 2023، أعلن اليمن دخوله رسميًا معركة إسناد غزة، ضمن وحدة ساحات محور المقاومة في المنطقة. وفي 14 نوفمبر، أعلن قائد أنصار الله السيد عبدالملك الحوثي عن تصعيد جديد في خطوط المواجهة، معلنًا أن العيون مفتوحة "للرصد الدائم والبحث عن أي سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر وباب المندب تحديدًا وما يحاذي المياه الإقليمية اليمنية". وفي 19 نوفمبر، أعلنت القوات اليمنية عن عمليتها الأولى في البحر الأحمر وكان من نتائجها احتجاز سفينة إسرائيلية، مجددة التحذير من أن السفن التابعة للعدو والتي تتعامل معه ستصبح هدفًا مشروعًا.

وقد اهتمت وسائل اعلام عربية وغربية بتقديم تحليلات حول قدرة القوات المسلحة اليمنية على تنفيذ تهديداتها، ورأى تقرير لشبكة cbc المصرية أن القوات الجوية اليمنية تمتلك بالفعل مجموعة صواريخ باليستية تطلق من الشاطئ ويمكنها التحليق لمسافة تزيد عن 500 كيلومتر، وصواريخ كروز ذات مدى أقصر، فضلا عن زوارق سريعة تحمل مسلحين ببنادق آلية، وفقًا للقيادة المركزية الأمريكية.

وبهذا، يكون اليمن قد فرض قواعد اشتباك وثبت معادلة ردع من خلال سلسلة عملياته المستمرة:

- 19 نوفمبر 2023: القوات المسلحة اليمنية تعلن أنها ستقوم باستهداف جميع أنواع السفن التي السفن التي السفن التي تحمل علم الكيان، تقوم بتشغيلها شركات إسرائيلية، أو تعود ملكيتها لشركات إسرائيلية.
- 19 نوفمبر 2023: القواتُ البحريةُ اليمنية <u>تستولي</u> على سفينةٍ إسرائيليةٍ وتقتادها إلى الساحلِ اليمنيّ.
- 3 ديسمبر 2023: القوات البحرية اليمنية <u>تستهدف</u> السفينتينِ الإسرائيليتينِ "يونِتي إكسبلورر" وسفينة "نمبر ناين"، في باب المندب حيثُ تم استهدافُ السفينةِ الأولى بصاروخ بحري والسفينةِ الثانيةِ بطائرةِ مسيرةِ بحرية.
- 9 ديسمبر 2023: القوات المسلحة اليمنية تعلنُ منع مرور السُّفُنِ المتجهةِ إلى الكيانِ الصهيونيِّ من أيِّ جنسيةٍ كانتْ، إذا لم يدخلْ لقطاعٍ غزة حاجتُهُ من الغذاءِ والدواءِ وتعلن أنها ستصبحُ هدفًا مشروعًا.
- 12 ديسمبر 2023: القواتُ البحريةُ اليمنية <u>تستهدف</u> بصاروخ بحريِّ سفينة "استريندا" تابعةٍ للنرويج، المحملة بالنفطِّ والمتجهة للكيانِ الإسرائيلي. وتنجح في منع مرور عدة سفن كانت متجهة للكيان الإسرائيلي خلال اليومين الماضيين.

- 14 ديسمبر 2023: القوات البحرية اليمنية <u>تستهدف</u> بطائرة مسيّرة سفينة حاويات "ميرسيك جبر لاتر" المتجهة إلى الكيان الإسرائيلي وتنجح في منع مرور عدة سفن كانت متجهة للكيان الإسرائيلي خلال ٤٨ ساعة الماضية.
- 15 ديسمبر 2023: القوات البحرية اليمنية تقوم بعملية عسكرية ضد سفينتي حاويات إم إس سي الانيا و إم إس سي بالانيوم كانتا متجهتين إلى الكيان الإسرائيلي وقد تم استهدافهما بصار وخين بحريين مناسبين.
- 18 ديسمبر 2023: القوات البحرية اليمنية تقوم بعملية عسكرية نوعية ضد سفينتين لهما ارتباط بالكيان الأولى سفينة "سوان اتلانتك" محملة بالنفط والأخرى سفينة "إم إس سي كلارا" تحمل حاويات وقد تم استهدافهما بطائرتين بحريتين.

المواقف والتصريحات اليمنية

الناطق باسم أنصار الله محمد عبد السلام، أكد أن عمليات اليمن البحرية تأتي بهدف مساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان والحصار على غزة، وليست استعراضًا للقوة ولا تحديًا لأحد. مشيرًا أن من يسعى لتوسيع الصراع فعليه تحمل عواقب أفعاله. ورأى عبد السلام أن "التحالف المشكّل أمريكيًا هو لحماية إسرائيل و عسكرة للبحر دون أي مسوغ، ولن يوقف اليمن عن مواصلة عملياته المشروعة دعمًا لغزة". بدوره، أكد عضو المكتب السياسي لأنصار الله محمد البخيتي أن "الجيش اليمني بوسعه مواجهة أي تحالف تشكله الولايات المتحدة بهدف نشره في البحر الأحمر"، لافتاً إلى أن الأمريكيين عرضوا عدم إعاقة جهود التوصل للسلام في اليمن مقابل وقف العمليات العسكرية بالبحر الأحمر، وهو ما تم رفضه.

وأمام الفشل العسكري، جرى التداول في عدة خيارات لمواجهة أيّ اعتداء أميركي - إسرائيلي بغطاء تحالف دولي:

- 1. منع ناقلات النفط والغاز من المرور في البحر الأحمر وباب المندب، وبذلك، ستنقل صنعاء أزمة الحصار من قطاع غزة إلى واشنطن ولندن وباريس وعواصم الدول العربية، مع تهديد 17% من إمدادات النفط والغاز العالمية بالتوقف، تزامنًا دخول فصل الشتاء وتواصل أزمة الطاقة في أميركا وأوروبا.
- 2. توسيع الصراع البحري إلى المحيط الهندي ومضيق هرمز وبحر عمان، وهو ما حذرت منه الحكومة اليمنية عدداً من الدول بخطورة تأليب العالم ضد عملياتها العسكرية المحددة بمهاجمة السفن الإسرائيلية.
- 3. إغلاق حركة الملاحة العالمية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب كرد على أيّ محاولات أميركية غربية لإحداث تغييرات في الواقع اليمني. ومن بين ذلك تشديد الحصار على ميناء الحديدة ومقايضة رفعه بفك الحصار عن إسرائيل، أو تنفيذ عمليات إنزال على السواحل اليمنية الغربية بالتعاون مع ميليشيات الإمارات، أو تحريك الجبهات الداخلية في البيضاء ولحج وتعز ومأرب وحجة.
- 4. وفي حال تحريك الجبهة الداخلية، فإن ذلك قد يدفع القوات اليمنية إلى استئناف الهجمات الجوية ضد السعودية والإمارات. وهذا ما تعمل الرياض على تجنّبه.

العمليات اليمنية تفرض واقعًا جديدًا

العمليات اليمنية فرضت واقعًا جديدًا في البحر الأحمر. موقع مارين لينك المختص في تقديم الدعم البحري والفني للصناعات البحرية والتكنولوجيا البحرية، ينقل عن شركة تحليلات النفط فورتيكسا، إنه خلال أول 11 شهرًا من عام 2023، عبرت المضيق حوالي 7.80 مليون برميل يوميًا من شحنات النفط الخام والوقود، بارتفاع 6.60 مليون برميل يوميًا عن عام 2022 كاملًا. في المتوسط، تتبعت Vortexa 27 ناقلة تحمل الخام أو الوقود يوميًا في عام 2023، ارتفاعًا من 20 ناقلة في العام الماضي. ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة، فإن 12% من إجمالي النفط المنقول بحرًا في النصف الأول من عام 2023 وكذلك 8% من تجارة الغاز الطبيعي المسال مرت عبر باب المندب وخط أنابيب سوميد وقناة السويس. تعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة للمضيق، و عدم القدرة على تحييده من معادلة التجارة العالمية، رغم استمرار العدوان على اليمن و دخول عامه التاسع، في ظل تنامي القدرات اليمنية.

و على إثر العمليات اليمنية، علّقت شركات شحن كبرى وناقلات نفط و غاز المرور عبر مضيق باب المندب الذي تمر عبره 40 في المئة من التجارة الدولية، ومن بين هذه الشركات:

- میرسك الدنماركیة
- هاباغ-ليود الألمانية
- سى ام إيه سى جى إم الفرنسية
- إم أس سي ميدترينيان الإيطالية السويسرية
 - فرونتلاين القبرصية
- أورينت أوفرسيز كونتينر لاين ومقرها الصين
 - إيفير غرين ويانغ مينغ التايوانيتان
 - شركة البحر المتوسط للشحن السويسرية
 - بريتيش بتروليوم البريطانية
 - وشركة النفط والغاز إكوينور النرويجية
 - فرونت لاين النرويجية للشحن
 - شركة ناقلات النفط يوروناف البلجيكية
 - وو لإينيوس ويلهيلمسن النرويجية السويدية
 - شركة النفط بريتيش بتروليوم البريطانية
 - شحن الحاويات إتش. إم. إم الكورية الجنوبية

وكشفت مجلة ذي إيكونوميست عن أزمة بحرية على إثر توقف عمليات الشركات الأربعة (ميرسك وهاباج لويد وmsc وcma cgm وcm)، في البحر الأحمر والتي تمثّل 53% من تجارة الحاويات العالمية، وهو ما من شأنه أن يحوّل الحرب في غزّة إلى مسألة عالمية لها آثار على الاقتصاد العالمي. وترى المجلة أن التهديد في البحر الأحمر وبالتالي إغلاق طريق قناة السويس نحو أوروبا، من شأنه أن يرفع تكاليف التجارة، مع إعادة توجيه الشحن حول أفريقيا، مما يستغرق المزيد من الوقت، ويزيد أقساط التأمين، كما أن إعادة توجيه التجارة على نطاق واسع سيخلق عثرات في سلسلة التوريد على المدى القصير.

بدوره، رأى كبير الاقتصاديين في شركة الاستشارات"BDO"، حِن هرتسوغ، أنّ إعلان هذه الشركات هو البديل الأقل سوءًا، أما البديل الأسوأ فهو أن تقرّر أكبر شركة شحن في العالم إخراج "إسرائيل" من

مسار خطها من الشرق إلى الغرب، وتخطي التوقف في موانئها. محذرًا من تداعيات في تكاليف النقل من الشرق إلى كل أوروبا، وليس فقط إلى الكيان، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار لكل الدول الأوروبية.

حلف دولى ومبادرة عسكرية

في 18 ديسمبر 2023، أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، من البحرين التي تستضيف الأسطول الأمريكي في الشرق الأوسط، بدء عملية متعددة الجنسيات لحماية التجارة في البحر الأحمر، أطلق عليها اسم "حارس الازدهار".

لكن صحيفة لوموند الفرنسية، قالت إن ملامح هذا التحالف البحري الجديد لا تزال غير واضحة. إذ المبادرة مجرد امتداد لواحدة من قوات العمل المشتركة الخمس التي كانت الولايات المتحدة تقودها بين البحر الأحمر والخليج العربي منذ نحو 20 عاماً. ورأت أن المبادرة تواجه عقبات عدة، على رأسها تهديدها السلام في الشرق الأوسط. وانتقد موقع ذا كراديل الاستراتيجية الأميركية المتبعة لمواجهة الأحداث في المنطقة، ورأى أنه بدلاً من الضغط على "إسرائيل" لحملها على وقف هجومها الوحشي على قطاع غزة، تعمل إدارة بايدن الآن على تعبئة الأساطيل العربية والغربية و وربما الإسرائيلية أيضاً لحماية مصالح تل أبيب الاقتصادية والسياسية والعسكرية. واعتبر الموقع الأميركي أنه بينما تدعي واشنطن رسميًا بذلها قصارى جهدها لمنع توسع الحرب الإسرائيلية إلى مواجهة إقليمية، إلا أن البيت الأبيض يستخدم في الواقع خطاباً فار غاً لكسب المزيد من الوقت لإسرائيل لتحقيق نصر في غزة، ولهذا لا يمكن فهم الاقتراح الأميركي بتشكيل قوة بحرية دولية إلا في سياق الدعم الأميركي غير المشروط للكيان.

ما هي مبادرة "حامي الاز دهار"؟

في 18 ديسمبر 2023، أعلنت الولايات المتحدة، عن إطلاق مبادرة أمنية متعددة الجنسيات لحماية التجارة في البحر الأحمر، أطلقت عليها اسم "حامي الازدهار"، وتضم المملكة المتحدة والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وسيشيل وإسبانيا.

تعمل المبادرة بتنسيق من القوات البحرية المشتركة وقيادة فرقة العمل 153، وهي قوة تأسست في أبريل 2022، لتتولى مهمة السيطرة على الحركة البحرية في البحر الأحمر. وتعد القوات البحرية المشتركة أكبر قوة بحرية قائمة في العالم، وهي شراكة بحرية متعددة الجنسيات تضم 39 دولة، ويقع مقرها بالقاعدة البحرية الأميركية في البحرين.

وبحسب موقعها، فإن القوات المشتركة تعد تحالفا "مرنا" لا تشترط مستوى معينا من المشاركة من أي دولة عضو. كما أن الدول المشاركة ليست ملزمة بأي تفويض سياسي أو عسكري ثابت. تضم القوات المشتركة، 5 فرق عمل مشتركة وهي:

- عمليات الأمن البحري خارج مياه الخليج (CTF 150)
- عمليات الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة (CTF 151)
 - عمليات الأمن البحري داخل مياه الخليج (CTF 152)
 - عمليات الأمن البحري للبحر الأحمر (CTF 153)

كانت نوايا واشنطن واضحة عندما أشرفت على مناورات عسكرية بحرية شاركت فيها 60 دولة، بما في ذلك الكيان الإسرائيلي إلى جانب دول عربية لا تقيم علاقات رسمية معه. وفقًا لموقع ديفينس نيوز، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى إنشاء قوة عمل جديدة، فهناك قوة المهام المشتركة 153، التي يمكن أن توفر بداية سريعة. لكن الموقع يرى أنه نظرًا للحجم الكبير للسفن التي تعبر المياه القريبة من اليمن، من خليج عدن إلى باب المندب والبحر الأحمر، ستحتاج القوة البحرية إلى التعامل مع ما يقرب من 21000 سفينة، وهو ما يثير شبح إشعال حرب إقليمية، ويعرض الهدنة الهشة في اليمن للخطر.

فعالية التحالف الأميركي

خلال جولته في الشرق الأوسط قال وزير الدفاع الأميركي إن عمليات التحالف الدولي البحري ستنضم لها بريطانيا والبحرين وكندا و فرنسا وإيطاليا و هولندا والنرويج وسيشل وإسبانيا، لكن ماذا تقول هذه الدول عن مشاركتها؟

- فرنسا أعلنت أن سفنها ستبقى تحت قيادتها ولم تذكر ما إذا كانت ستنشر قوات بحرية أخرى. ولباريس قاعدة بحرية في الإمارات و1500 جندي في جيبوتي، كما أن فرقاطتها لانجدوك موجودة حاليًا في البحر الأحمر.
- إيطاليا قالت إنها سترسل الفرقاطة البحرية فيرجينيو فاسان إلى البحر الأحمر لحماية مصالحها وليس جزءا من عملية "حارس الازدهار."
- إسبانيا قالت إنها لن تشارك إلا في مهام يقودها حلف شمال الأطلسي أو عمليات ينسقها الاتحاد الأوروبي.
- بريطانيا قالت إن المدمرة "إتش إم إس دايموند" ستنضم إلى عملية "حارس الاز دهار" التي تقودها الو لايات المتحدة.
 - هولندا قالت إنها سترسل ضابطين
 - النرويج قالت إنها سترسل 10 ضباط بحرية إلى البحرين

وبالفعل فقد <u>تحركت</u> ثلاث سفن حربية أمريكية - يو إس إس كارني، ويو إس إس ستيثيم، ويو إس إس ماسون، وجميعها مدمرات تابعة للبحرية - عبر مضيق باب المندب للمساعدة في "ردع" الهجمات والرد عليها. فيما بدأت سفن التحالف بالتجمع في البحر الأحمر وقبالة سواحل اليمن، وتتواجد حاليًا 43 سفينة حربية تحوم حول شبه الجزيرة العربية.

وردًا على التصعيد الأمريكي، حذر قائد أنصار الله، السيد عبد الملك الحوثي، الولايات المتحدة الأميركية من الاعتداء على اليمن، معقباً أنّ اليمن سيجعل البوارج الأميركية وحركة الملاحة الأميركية هدفاً لصواريخه في حال أيّ اعتداء. موقف أفشل محاولة الترهيب والدعاية الأمريكية، وأكد أن التحالف لن يشكل أي حالة ردع للقوات اليمنية، بل إنه لم يكشف إلا مزيد من حالة العزلة الأمريكية وتراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة.

الاستجابة الدولية للتحالف

تزامنًا مع وصول أوستن لتل أبيب للترويج لتحالف بلاده البحري في مواجهة العمليات اليمنية، كانت حاملة الطائرات آيزنهاور تتحرك باتجاه باب المندب، فيما البحريتين الأميركية والبريطانية تعيدان انتشار هما في

أعالي البحار. لكن مظاهر العسكرة لم تغيّر من الوقائع شيئا، إذ أنه فشل في صد الهجمات اليمنية، ومن بينها ضربات طالت سفنًا كان من المفترض أنها تلقى حماية من المدمّرة الأميركية ميسون والبارجة الأميركية كارني.

ولا يبدو أيضًا أن تحالف واشنطن قوبل بالحماس أو الترحيب، فمعظم الدول المشاطئة للبحر الأحمر رفضت المشاركة فيه، رغم التحشيد والتحريض ضد اليمن وحملات التشويه بأنه مصدر مهدد للملاحة الدولية، بما فيها الدول الكبرى المطلة عليه، كالسعودية ومصر، بالإضافة إلى الأردن والسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا التى تحتضن أهم القواعد الإسرائيلية.

هذا وحاولت الولايات المتحدة ضم 40 دولة إلى هذا التحالف، غير أن تسع فقط استجابت لواشنطن معظمها دول حليفة. وإن كانت مجلة بوليتيكو الأميركية كشفت أن ثمة دولاً مشاركة فضلت إبقاء مشاركتها سرية، وهو ما أكّدته صحيفة الأيام البحرينية التي قالت إن التحالف يضم 12 دولة على الأقل وليس 10، إلا أنّ موقع روتر نت العبري، كشف عن أن فرنسا وإسبانيا وإيطاليا انسحبت من التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة، كما أن هولندا والنرويج والدنمارك ترفض إرسال سفنها الحربية إلى المنطقة وتكتفي بإرسال عدد من الضباط إلى مركز القيادة الأمريكي في البحرين.

عربيًا، كان لافتًا غياب اسم دول بارزة من الانخراط في هذا التحالف، ما عدا البحرين، التي تضم الأسطول الأمريكي في المنطقة. غالبية الدول العربية لم تحدّد موقفها حتى الأن من المشاركة في التحالف البحري الأميركي، مع الأنباء عن أن ثلاث دول عربية اعتذرت عن عدم المشاركة، لأنها تخشى من ردة فعل شعوبها.

وفيما يخص وكلاء التحالف السعودي في اليمن، فتؤكد الوقائع أن هذه الجمات رغم التدريبات والتجهيزات التي تلقتها، لا تزال عاجزة عن صنع واقع يغيّر في موازين القوى في الداخل اليمني. فمنذ بدء العمليات اليمنية في البحر الأحمر، سُجِّل 62% منها أمام سواحل مناطق سيطرة حكومة عدن، 30% منها في سواحل المخا المقابلة لمضيق باب المندب، والخاضعة لمليشيات الإمارات.

وعن فعالية هذا التحالف في ردع العمليات اليمنية، رجّحت ذي إيكونوميست" أن تنجح بعض الطائرات بدون طيار والصواريخ اليمنية من الوصول إلى أهدافها. وقالت إنه على الرغم من أنّ هذه القوات البحرية لجأت إلى فكرة توفير مرافقة مسلحة للشحن التجاري، وهو ما لجأت إليه الولايات المتحدة في الثمانينيات، إلا أنّ هذه العمليات تتطلب موارد كثيفة، وتتطلب عدداً كبيراً جداً من السفن الحربية. فيما قال فابيان هينز، وهو باحث في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لمجلة نيوزويك الأميركية، إن "البحرية الأميركية في نهاية المطاف لا تستطيع تغطية كل متر من البحر الأحمر وحماية السفن الأكثر عرضة للخطر".

وبالتالي فإن استراتيجية الردع الأميركية لا تزال غير واضحة ومشكوك في فعاليتها. فهل ستهاجم أميركا مواقع انطلاق الضربات وبالتالي تصعد الصراع في باب المندب بما يشمل تنفيذ اليمن لتهديد باستهداف الحركة الملاحية الأميركية? وهو تهديد جاء في خطاب قائد أنصارالله السيد عبدالملك الحوثي إذ قال "اذا كان لدى الأميركي توجّه لأن يصعد أكثر وأن يورط نفسه أكثر أو أن يرتكب حماقة باستهداف بلدنا وبالحرب على بلدنا، فلن نقف مكتوفي الأيدي وسنستهدفه هو وسنجعل البارجات الأميركية والمصالح الأميركية والحركة الملاحية الأميركية هدفا لصواريخنا وطائراتنا المسيّرة وعملياتنا العسكرية."

يقول تقرير لليورونيوز، إن قضية ضرب القوات اليمنية لتدمير قدراتها البالستية قد لا يكون الخيار مطروحاً بشكل رسمي ولكن تجري مناقشته. وتنقل عن الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط إيفا كولوريوتيس أن

"الحكومة الإسرائيلية مستعدة لشن ضربات جوية في صنعاء وصعدة، لكن واشنطن منعت العمل العسكري رغبة منها في احتواء الخسائر المرتبطة بهذه القضية. كما تنقل عن مركز صوفان للأبحاث المتخصص في القضايا الأمنية ومقره في نيويورك قوله إنه "في الوقت الراهن، لا تنوي الولايات المتحدة وحلفاؤها شن هجمات في اليمن أو على سواحلها، إلا أن تكرار الهجمات يزيد هذا الاحتمال ويتطلب ما هو أبعد من العقوبات المتوقعة أو الإجراءات الدبلوماسية".

هذا الفشل في تحديد هدف واضح للتحالف واستراتيجية "فعالة"، انعكس بثقله على الداخل الأمريكي. وتناولت صحيفة بوليتيكو الإحباط الذي يشعر به عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية من إدارة الرئيس جو بايدن للأزمة الحالية، متهمين إياه بعدم الرد بقوة على الهجمات في البحر الأحمر. في المقابل، برز النقيض في الأوساط الأمريكية، والذي يدين التصعيد في الشرق الأوسط. وذكرت وكالة "بلومبرغ"، في تقرير، أنّ الاضطرابات في النصف الآخر من العالم تُهدّد بالتأثير في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، وذلك خلال ذروة الحملة الرئاسية لعام 2024.

تعطيل سلاسل التوريد

على الرغم من تأكيد اليمن أن عملياته تستهدف السفن المرتبطة بالكيان الإسرائيلي ومصالحه، إلا أن عددًا من الشركات اختار تجنب المرور في المضيق الدولي، متأثرًا بحملة التحريض الأمريكية ضد الموقف اليمني، والإظهار بأن القرار يستهدف حركة التجارة العالمية ويمثّل تهديداً لكل الملاحة البحرية في العالم.

وقد حذرت وكالة بلومبيرغ من ارتدادات عرقلة خطوط الشحن في أحد أهم الممرات التجارية في العالم وإمكانية تسببها في تقويض التعافي الاقتصادي العالمي، وقالت إنه بدون ضمان عملها بدون عراقيل، سيكون تأثير الدومينو للأضرار وتعطيل سلاسل التوريد الناجم عن تأخر السفن كبيرًا. لكن خطوة شركات الشحن البحري العملاقة أصابت بالفعل حركة الشحن العالمية مع افتعالها تعقيدات على سلاسل التوريد العالمية، وهذا بدوره أثر على انخفاض حركة المرور عبر البحر الأحمر بنسبة 35%، بعد تعليق الشركات التي تبلغ حصتها 54% من مجمل حركة النقل البحري العالمي إبحارها في البحر الأحمر. واختارت هذه السفن المسار الأطول حول إفريقيا، وهو ما زاد من تكلفة الشحن على مستوى العالم، وفرض بالتالي تكاليف إضافية على التجارة. لكن هذه التأثيرات، أضيفت إلى تعقيدات أخرى، في وقت بدأت فيه المشاكل في قناة بنما، وأصبح الشحن أكثر تعقيدًا والبنوك المركزية قلقة بشأن ارتفاع التضخم الجديد.

وإن كانت هذه الارتدادات مباشرة، فإنه وفي حال إغلاق البحر الأحمر على المدى الطويل، فإن أوروبا والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط سوف تتحمل العبء الأكبر من الضرر. وفي تقرير لها، رأت مجلة التايمز، أن انقطاع حركة المرور عبر البحر الأحمر سوف يؤثر على المدى الطويل على أسعار الطاقة، خاصة بالنسبة للمستهلكين في أوروبا، إذ أن حوالي خمس حركة المرور عبر قناة السويس عبارة عن نفط، إما على متن السفن أو يتم إرسالها عبر مصر عبر خط أنابيب سوميد، حيث يتم شحن الحجم الإجمالي للنفط الخام والمنتجات المكررة في كلا الاتجاهين بحوالي 9 ملايين برميل يوميًا، أي حوالي 12% من إجمالي التجارة البحرية. وبالتالي فإن التوقف الكامل لشحنات النفط عبر القناة من المرجح أن يعزز أسعار النفط الخام في عام 2024.

هذا ولن تكون الخسائر على أوروبا فقط، فدول أخرى في شمال أفريقيا من بينها دول عربية مثل تونس والجزائر، معرضة للخطر بشكل خاص لأنها تقوم بمعظم تجارتها الأسيوية عبر قناة السويس. وعليه ممكن تلخيص هذه الارتدادات بما يلى:

- 1. خسائر في النقل البحري تقدر بحوالي تريليون دولار سنوياً بفعل تعطيل 12% من التجارة العالمية و30% من التجارة البحرية العالمية
 - 2. تضرر نحو 50% من التجارة بين شرق آسيا وأوروبا
- 3. زيادة مدّة الرحلات بنحو 10 أيّام على الأقل مع تحول التجارة من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح
 - 4. ارتفاع تكلفة النقل بفعل الالتفاف حول أفريقيا وسلوك طرق أطول
 - 5. ارتفاع تكاليف التأمين من 0.07% إلى 0.7% بفعل ارتفاع تكلفة النقل

مصر أول الخاسرين

أما الخاسر الأكبر بسبب إغلاق البحر الأحمر، فهي مصر التي تحقق ربع عائدات عملتها من رسوم العبور عبر قناة السويس. في الأسابيع الأخيرة، عدّلت نحو 103 بواخر اتجاهها عن سلوك الطريق إلى قناة السويس التي تمر عبرها نحو 50 باخرة يومياً. وبحسب ما ذكرته صحيفة ذا غارديان، يعادل هذا الرقم توقّف قناة السويس عن العمل لمدة يومين. وتُشكّل القناة مصدراً مهماً لإيرادات الدولة المصرية في العملة الصعبة، وتبلغ عوائد القناة نحو 2% من الناتج المحلّى المصري، بنحو 9 مليارات دولار سنوياً.

تقدر الأرقام أن تكون مصر قد خسرت نحو 40% من عائداتها على الأقلّ، نتيجة تلك القرارات. لكن هذه الخسائر مرجحة بالارتفاع في حال استمر الوضع على ما هو عليه، بحسب تقدير "لجنة إدارة الأزمة" المصرية، الذي أشار إلى أنه في حال استمرّ هذا الإجراء مدّة تزيد على شهر فإن الخسائر سترتفع لنحو %90% من الإيرادات، أي عائدات ربحية تُقدَّر بمتوسّط 750 مليون دو لار تحققها القناة شهرياً.

تهديد المصالح الإسرائيلية

ويأتي الكيان الإسرائيلي بعد مصر في طليعة الخاسرين من تضرر الملاحة في البحر الأحمر، إذ أدى توقف حركة المرور إلى شلل في ميناء إيلات الجنوبي، وتراجع نشاطه بنسبة 85%.

يستورد الكيان الإسرائيلي أكثر من 70٪ من المواد الغذائية عن طريق البحر، و85٪ من الماشية التي تصل بسفن عبر موانئ إيلات وأشدود وحيفا. وما يهدد هذا الأرقام، هم توقف شركات الملاحة البحرية تعاملها مع الكيان، ما يعني ارتفاع أسعار الغذاء وأسعار المنتجات المستوردة عن طريق البحر.

وبالإضافة إلى تهديد التجارة البحرية في الكيان الذي يتخذ من طريق البحر الأحمر ممرًا للوصول إلى شرق آسيا، ورفع أسعار رسوم التأمين لحاويات النقل ما سينتج عنه ارتفاع في أسعار الشحن البحري وبالتالي عزوف ومقاطعة من الشركات المتعاملة مع الكيان، فإن المصالح الأمنية ستكون مهددة في منطقة يستخدمها الكيان كقاعدة تجسسية، فضلًا عن مصالحه السياسية والاقتصادية، من خلال تجميد وعرقلة مشاريع التطبيع الاقتصادي بين الكيان ودول التطبيع.

خط بديل عن البحر الأحمر

عقب تصعيد القوات اليمنية هجماتها دعمًا لغزة، وإعلانها معادلة الردع الجديدة في البحر الأحمر، بدأ الحديث في وسائل اعلام إسرائيلية عن تدشين جسر بري كبديل عن ممر باب المندب، بين الكيان ودول عربية.

المشروع بدأ الحديث عنه مطلع ديسمبر، مع كشف صحيفة معاريف العبرية عن توقيع اتفاقية تشغيل جسرٍ برى بين ميناء دبى وميناء حيفا، بهدف تجاوز التهديد اليمنى بإغلاق الممرات الملاحية. تلا ذلك حديث

موقع والا العبري عن تدشين جسر بري يصل بين ميناء دبي وتل أبيب مروراً بالسعودية والأردن. يبلغ طول الجسر البديل ألفي كيلو متر وتستغرق الرحلة حوالي يومين، أي أنه يختصر المسافة التي تستغرق 10 أيام عبر قناة السويس، ويعد بديلا عن الالتفاف على طريق رأس الرجاء الصالح البحري، الذي يستغرق وقتًا أطول. وبحسب المشروع المذكور، فإن البحرين، من جهتها، ستسيّر خطّاً آخر في السعودية، موازياً للخطّ الإماراتي في المملكة، إلى أن يلتقيا في الأردن ويكملا في صورة خطّ واحد نحو ميناء حيفا.

لكن رغم التسريبات الإسرائيلية، إلا أن لا إعلان رسمي رشح ليؤكد هذه الأنباء من الجهة العربية. بل على العكس، جاء بيان أردني لينفي صحة هذه الأنباء. إذ نفت الحكومة الأردنية هذه المنشورات التي اعتبرت أن "هدفها التشويش على الموقف الأردني الثابت تجاه ما يجري في قطاع غزة من عدوان إسرائيلي غاشم". هذا التوضيح، اعتبره متابعون متناقضاً مع تصريحات أدلى بها وزير الصناعة والتجارة والتموين، يوسف الشمالي، في 9 ديسمبر، أعلن فيها أنه تمّ الاستغناء عن استخدام ميناء حيفا لتصدير البضائع الأردنية إلى الولايات المتحدة و غيرها من الدول، بافتتاح خطّ تصديري من ميناء العقبة، برسوم شحن وتكلفة نقل أقلّ، وضمن المدّة نفسها. وإذ بدت تلك التصريحات بمنزلة تملّص من مشروع الجسر البري الذي أعلنت عنه شركة "Trucknet" الإسرائيلية، في 5 ديسمبر، بالشراكة مع شركة "Puretrans FZCO" الإماراتية، فإن ما قاله الشمالي لا يعني بالضرورة أنه سيسري على البضائع غير الأردنية.

الموقف السعودي _ الإماراتي

أثار غياب السعودية والإمارات عن التحالف البحري الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة في البحر الأحمر التساؤلات، رغم أن الدولتين سبق وأن أعلنتا انضمامهما في سبتمبر 2019، انضمامهما للتحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية. آنذاك، أعلنت كل من السعودية والإمارات أن المشاركة تأتي بهدف مواجهة تهديدات الملاحة البحرية والتجارة العالمية، وضمان أمن الطاقة العالمي، واستمرار تدفق إمدادات الطاقة للاقتصاد العالمي، والإسهام في حفظ السلم.

فما هو سبب هذه الغياب؟

تقول وكالة فرانس 24، إن المملكة وحليفتها الخليجية الإمارات أعلنتا عدم اهتمامهما بالمشروع الأمريكي، والسبب الرئيسي "هو قلقهما من أن تنتقص المشاركة من هدف استراتيجي طويل الأمد يتمثل في نفض يديهما من حرب عبثية في اليمن ونزاع مدمر مع إيران، الداعم الرئيسي للحوثيين". وتضيف أنه سواء "امتنعا عن المشاركة تماما أو اضطلعا بدور في الدهاليز، يريد كلا البلدين تجنب الظهور بمظهر المشاركين في حملة قد تؤدي إلى الإخلال باستراتيجيتهما الإقليمية طويلة الأمد، وتحويل الغضب العربي مما يحدث في غزة ضدهما".

منذ توقيع اتفاق المصالحة في فبراير 2023، بين السعودية وإيران، اتجهت الرياض نحو سياسة تصفير الأزمات لدفع خطتها الاقتصادية "رؤية 2030" قدمًا. تلا هذا الاتفاق، إعادة إحياء مفاوضات السلام اليمنية. تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، عوضته الرياض بتوسيع مروحة تحالفاتها بعيدًا عن الإملاءات الأميركية. وعليه، فإن تركيز الرياض ينصب في المرحلة الحالية على العملية السياسية بعيدًا عن العملية العسكرية، وهو ما يعني أن أي تحشيد عسكري سيفسد على الرياض خريطتها الجيوسياسية الحالية للشرق الأوسط.

و على المتابع للمواقف السعودية أن يتابع اعلام المملكة ليقرأ ما بين السطور توجهاتها السياسية. إذ على الرغم من توجيه الاتهامات للقوات اليمنية بتهديد أمن الملاحة الدولية، إلا أن الانتقاد للموقف الأميركي كان

واضحًا أيضًا، فقد وجدت فرصة لانتقاد السياسة الأميركية تجاه المنطقة في السنوات الأخيرة، فتنشر صحيفة الشرق الأوسط مقالا يقول كاتبه إنه "اليوم تكتشف إدارة الرئيس بايدن حجم الخطأ الذي ارتكب قبل ثلاثة أعوام"، فيما يقول مقال آخر للصحيفة " المُراد قوله هنا، هو أنه لا غنى عن البحر الأحمر كما الخليج العربي في حركة الملاحة التجارية العالمية، كما أن خطر العصابات الحوثية المُدارة مع «الحرس الثوري» ليس مفاجأة مدهشة للعالم... ما هو الجديد الذي جعل الوزير العسكري الأميركي يعقد حواجب الدهشة ويستفزع العالم معه؟!"

أما الإمارات، المطبعة مع كيان الاحتلال، والمنخرطة في علاقات وتحالفات معه، فإنها فضلت تحييد نفسها أيضًا عن المشاركة. ويعد موقف الإمارات أكثر حرجًا من حليفتها السعودية. إذ إنها مطالبة شعبيًا بموقف يدعم الفلسطينيين، لكن تحالفاتها تفرض عليها في الوقت نفسه دعمًا للعدوان الأمريكي الإسرائيلي على قطاع غزة، بل وأكثر من ذلك، تنخرط الإمارات في تمويل وتحشيد هذا العدوان. ورغم ذلك، لا تريد الإمارات أي تصعيد عسكري يهدد مصالحها الاقتصادية، ويجعلها في مرمى الضربات اليمنية، أو يعكّر علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران.

وقال مصدران في الخليج مطلعان على الأمر، إن الغياب السعودي والإماراتي كان بسبب رغبتهما في تجنب تصعيد التوترات مع إيران أو تعريض جهود السلام في اليمن للخطر من خلال الانضمام إلى أي عمل بحري.

وبالفعل، فقد توجه عضو المجلس السياسي الأعلى محمد على الحوثي، بالنصيحة إلى السعودية والإمارات بألا تقفا مع الإسرائيلي في مواجهة من يدعم الشعب الفلسطيني. فيما قال مستشار قائد الثورة الإسلامية في إيران، على شمخاني، إن أي دولة تنضم إلى التحالف الأمريكي هي مشارك مباشر في قتل النظام الصهيوني للأطفال. يأتي هذا عقب تسريبات وسائل إعلام إسرائيلية، بأن الإمارات أكدت أنها ستنضم إلى التحالف البحري في البحر الأحمر، إذا ما أقرّت واشنطن توجيه ضربة مهمة جداً ضد صنعاء.

وردًا على هذا التذبذب في المواقف، رأى السفير الأمريكي السابق لدى اليمن جير الد فيرستاين، أن الولايات المتحدة ربما لا تكون سعيدة، لأن السعودية والإمارات لم تشتركا علنًا في قوة المهام.

تحاول أمريكا فرض أمر واقع في المنطقة بما لا يخالف خطتها في الانسحاب في المنطقة. لكن في استراتيجيتها الحالية القائمة على الدعم اللامحدود للكيان، تمشي على حافة الهاوية. وما يؤكد هذا الواقع، تصاعد الغضب العالمي من العدوان على غزة في ظل الإبادة الجماعية القائمة، وتقاعس دول عدة عن مساندة واشنطن في مبادرتها العسكرية بالبحر الأحمر، في ظل غياب استراتيجية واضحة لهذا التحالف. في المقابل، يبرز محور المقاومة الذي نجح في إظهار حقيقة العدوان على غزة، ومن بين ذلك المشاركة اليمنية التي أظهرت حقيقة المعركة القائمة، وأنها ليست منحصرة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة والكيان، بل يشارك فيها الغرب بأكمله وعلى رأسهم أميركا، لإجهاض المشروع المقاوم في المنطقة. وهي خطة، بدأت ترتد سلبًا على أميركا و"إسرائيل" ومن يقف في محورهما.